ما اسمته « بجمع شمل العائـــلات » حيث قبلت عـــودة بضعـــة الاف مـــن الفلسطينيين ، على هذا الاساس ، لعدد من السنوات ، ثم توقفت عن ذلك ٠

وقد جاء في مذكرة الحكومة الاسرائيلية الى لجنة التوفيق : « هل مـــــن المعقول اعادة خلق ذلك المجتمع الثنائي الذي ابتليت به الساحة الفلسطينيـــة طويلا وادى في النهاية الى حرب مكشوفة ؟ ففي احسن الاحوال سينشأ وضع معقد وغير مستقر حيث يشترك في دولة واحدة شعبان او اكثر يختلفان فـــي العنصر والدين واللغة والثقافة ٠ ان معظم الاوضاع الشبيهة بهذا الوضـــع قد حلت عن طريق الهجرة ، طوعا او قسرا ، وبموافقة دولية او بدونها ٠٠٠ ان المعالجة العقلانية الوحيدة هي دمج اللاجئين في تلك البلدان العربية التـــي تتسع لهم وحيث لا مجال لنشوء مشاكل ازدواجية العنصر والثقافة » !

مشروع بعثة كلاب للتحقيق الاقتصادي

انشأت لجنة التوفيق ، بعد حوالي ستة أشهر من تشكيلها « بعثة التحقيـق الاقتصادي » المعروفة بلجنة كلاب في ٢٣ آب ١٩٤٩ ٠ وقد صيغت المهمات التي كلفت هذه اللجنة بطريقة تتيح لها البحث عن حلول لتوطين الفلسطينيين في نفس الوقت الذي تعترف فيه لفظيا بحقهم في العودة ٠ وبعد ان « نجحت » لجنـــة التوفيق في حمل الدول العربية واسرائيل على القبـــول « باساس مشترك » لتسوية القضية اللفسطينية في بروتوكول لوزان في ١٢ آذار ١٩٤٩ وبعـــد ادخال اسرائيل في عضوية الامم المتحدة في ١١ ايار ١٩٤٩ ، حددت لجنـــة التوفيق الفلسطينية مهمة بعثة التحقيق الاقتصادي وصلاحياتها ، (بناء على الصلاحيات المعطاة لها في المادة ١٢ من قرار هيئة الامم المتحدة في ١١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٤٨) ، في القرار الذي اتخذته بدورها بتاريخ ١ أيلـــول ١٩٤٩ ، والذي جاء فيه :

« ان لجنة التوفيق الفلسطينية ،

رغبة منها في تنفيذ الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة رقم (٣) ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون اول ١٩٤٨ ، وفي الحصول على المعلومات اللازمة لتصبـح اساسا للتوصيات التي قد تقدمها للجمعية العامة او للدول الاعضاء وللوكالات المتخصصة والهيئات المعنية بالامر في سبيل اتخاذ اجراءات جديدة ، وبعـــد الاستماع الى تصريحات ممثلي اسرائيل والدول العربية بشأن عودة اللاجئين وتوطينهم والتعويض عليهـــم ٠

(١) وبناء على الصلاحيات المعطاة لها بموجب الفقرة ١٢ من القرار المشار اليه ، تؤسس برعايتها ، بعثة تحقيق اقتصادية للتحقيق في الاوضاع الاقتصادية